

# المصرفية الإسلامية بعد تزايد أخطاء الممارسة

## د. سمير الشاعر

باحث وأستاذ جامعي

عضو مجلس أمناء صندوق الزكاة في لبنان

عضو لجنة المعايير الشرعية (الأيوبي)- البحرين

مدير التدقيق الشرعي في بيت التمويل العربي (مصرف إسلامي)

# بشرية المنظرين للمصرفية الإسلامية

■ تميزت المصرفية الإسلامية باستنادها للكتاب والسنة واجتهادات فقهاء مذاهب الإسلامية المختلفة في التأصيل لعموميات العمل المصرفي المستقرة والمقبولة شرعاً.

■ وتميز التنظير المعاصر لها بالعمل الجماعي والمشارك بين الشرعيين والفنيين في أرقى صور الممارسة العلمية المنهجية مدعومة من أرقى مجامع الأمة العلمية والفقهية.

■ والسؤال بعد هذه الانطلاقة المميزة: لماذا كانت بعض التجارب غير متوافقة مع أسسها؟

# في الأسباب العامة

## ■ البيئة الحاضنة.

□ من الناحية الاجتماعية.

□ من الناحية القانونية.

□ من الناحية الاستثمارية.

## ■ البيئة الداعمة.

□ المستوى الديني والشرعي.

□ الكادر البشري.

# البيئة الاجتماعية الحاضنة

■ إن الوعي المجتمعي بطبيعة المصرفية الإسلامية أكثر من ضعيف، فالمحقق على صعيد العلماء والمنظرين، لم يتواكب أو يترافق مع التوعية المطلوبة تبسيطاً وانتشاراً، أو توضيحاً للفروق بين الصناعة الجديدة والتقليدية الراسخة والواسعة الانتشار. متواكلين أن الناس ستأخذ ما نقول لهم، متغافلين عن معرفتهم الضعيفة بفلسفة المصرفية التقليدية.

■ فالكثيرين، ولطبيعة الإنسان في استعداد ما يجهل، اعتبروا أن المولود الجديد ما هو إلا التفاف على القائم، كون غير الخبير ينظر للنتيجة عموماً، مجردة عن آليات ومنهجيات الوصول إليها.

■ فالسارق للسيارة والثاني الممتلك، كلاهما معها سيارة، من وجهة نظر الجمهور غير المطلع على الخلفية القانونية والشرعية للموضوع.

# البيئة القانونية الحاضنة

- إن القانونين المجيزة للعمل المصرفي الإسلامي في مختلف الدول، لم ترقى إلى تلك المجيزة للعمل المصرفي التقليدي وذلك:
  - لقلة الخبراء، على مستوى التنظير والتقنين والرقابة وبناء النظم.
  - ضعف الخبرات المتراكمة أضعفت مسيرة تطوير البيئة القانونية والإشرافية.
  - **عدم القدرة على تخيل مجالات عمل خاصة بالمصرفية الإسلامية بعيداً عن المصرفية التقليدية.**
  - التطورات المالية عموماً والهندسية منها دولياً، صعبت المهمة وأبطأت المواكبة، فضلاً عن أنها أفرزت صناعة مصرفية عصرية بنكية إلكترونية معقدة.
  - ضغوط المنافس لإعاقة التطوير بمكان ما.
  - **هاجس الإسلام فورياً بأماكن ومواطن عديدة.**

# البيئة الاستثمارية الحاضنة

- بتجاوز التنظير والانطلاق من الممارسة الواقعية نرى الاستثمارات:
- لم تميز المصرفية الإسلامية بجديد لافت سوى آلياتها الشرعية وذلك:
  - لرفض بيئة مجتمعاتنا القانونية، إمكانات المصرفية الإسلامية في المشاركة في بناء البنية التحتية، والاكتفاء بتسويق صكوك شركات مؤسسة في الخارج والجزر البعيدة، لمشاريع في جلها ترفية لا تحاكي احتياجات المجتمعات الحقيقية.
  - ولكون الممارسة وفي الكثير من المواطن لم تستطع الخروج من خلفية وأطر العمل التقليدي، فلم تقدم جديد على صعيد ( الضمانات- القرار الائتماني- التصنيف المصرفي- المحاسبة- المخاطر رغم بناء العمل المصرفي الإسلامي على المخاطرة المعقولة وغيرها).
  - **عدم وضوح صورة الرقابة والتدقيق الشرعيين.**
- **والخلاصة لا اختراق استثماري على مستوى الفقراء، والمجتمعات الفقيرة وبنائها التحتية، بل استثمارات خيالية في أعلى وأرقى المواضيع في الدنيا، وتغليب مصالح وأرباح المؤسسات المصرفية المجردة عن الأرباح المجتمعية.**

# البيئة الدينية والشرعية الداعمة

## ■ نستطيع القول أنها غير متوافرة:

□ لعدم تبني واهتمام الكليات الشرعية التي تخرج المشايخ والعلماء بعلوم المصرفية الإسلامية المستجدة، افرز التناقض بين العلوم المكتسبة والفنون الممارسة.

□ وانعكاس الخلفية غير المؤهلة، تناقض في الفتوى، إرباك عقول المواطنين بين المدارس المتقابلة.

□ وتزايد المحرمين للتعامل مع المصارف الإسلامية أو بعض معاملاتها، للممارسات غير المفهومة، وضعف التوضيحات، وغياب الهيئات الشرعية عن الساحة الفكرية المجتمعية.

□ **تزايد الفئات المنكرة للمصرفية الإسلامية بحق أو بدونه.**

■ **والخلاصة: التدارك قبل فوات الأوان.**

# البيئة الداعمة ككوارر بشرية

■ إن أخطر وأخوف ما يخشى منه على الصناعة التوسع المخيف في استقطاب الكوارر وخاصة العليا، من المصرفية التقليدية من غير تأهيل علمي شرعي موضوعي، معتمدين على الاسم أو عمومية المعرفة بالمصرفية الجديدة رغم كفاءتها في مجالها.

■ وهي الكوارر التي يتعاقد معها لتحقيق الأهداف المالية ونسب الربحية **وبأي ثمن للأسف**، وعند عدم موافقة الجهات الشرعية ولأسباب شرعية على بعض مشاريعها أو آلياتها، يتحولوا ومجالس الإدارات أحياناً للتهجم على الجهات الشرعية وصولاً للتهجم على الإسلام واتهامه بعدم المواكبة، نافين عن أنفسهم عجزهم عن التعلم والاستحداث والإضافة وفق بيئة الصناعة التي أغدقت عليهم أضعاف ما كانوا يتقاضونه في الصناعة الأخرى.

■ **والخلاصة: أن أول سبب لتراجع الصناعة اليوم، أزعم، أنه العنصر البشري وقناعاته وانتمائه، وأقدمها على البيئات القانونية غير المساعدة.**



# أخطاء مؤسسات المصرفية المسجلة مؤخراً:

■ إن الناظر لمحاور المؤتمر وموضوعاته يلحظ إثارة أشهر ما سجل حديثاً من أخطاء على صعيد مؤسسات المصرفية الإسلامية:

## دار الاستثمار - الصكوك - أزمة دبي

■ بالبحث والتحليل لكثير من هذه المشاكل المسجلة نراها تتقاطع عند إبداعات وإدعاءات العنصر البشري، القانونية، والمالية وهندستها.

■ وإذا استوضحوا اتهموا الجهات الشرعية، بظنهم وبعد استبدادهم بالمؤسسات، أنها الأضعف.

■ وأسجل للهيئة الشرعية موقفها اللائق الذي اتخذته في مواجهة المحامي المتذرع للتفلت أمام المحكمة من العقود بعدم شرعيتها.

■ **التوصية: إن لم تضبط إدارات المصارف من جهة مرجعية وفق ضوابط تلتزم الشريعة، فالأسوأ قادم، وفي مقدمها ضياع أموال الناس بين مكافآت هذه الإدارات، وبين خسائر المشروعات المنتفخة وغير المدروسة بشكل موضوعي وفق الفنيات والشرعيات.**

## إجابة تساؤل العنوان

المصرفية الإسلامية بعد تزايد أخطاء الممارسة

**ستشوه إن تركت**

وتصويبها أبسط مما يظن الكثيرون

وشكراً